الاحتجاج في زمن الكورونا

الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية في 2020

منصة العدالة الاجتماعية
SOCIAL JUSTICE PLATFORM

يمكنكم التواصل معنا من خلال :
info@sjplatform.org

الاحتجاج
في زمن الكورونا

الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية في 2020

الاحتجاج
في زمن الكورونا

الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية في 2020

منصة العدالة الاجتماعية
SOCIAL JUSTICE PLATFORM

creative commons

الحقوق محفوظة للمنصة للعدالة الاجتماعية

بموجب رخصة المشاع الإبداعي : نسب المصنف -

غير تجاري - منع الاشتقاق | الإصدارة 4.0

www.sjplatform.org

موجز

سيحلل تقرير "احتجاجات 2020"، الذي تقدمه "منصة العدالة الاجتماعية"، تحليل للاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية والعمالية التي جرت خلال العام، مع تحليل السياق الذي مارس فيه المحتجون هذه الأشكال من الاعتراض. كما سيلقي الضوء على المنهجية المستخدمة في جمع المعلومات الأولية؛ أي جمع التقارير الصحفية من وسائل الإعلام المختلفة ومنصات التواصل الاجتماعي. وفي البداية، سيقارن التقرير من حيث العدد بين احتجاجات 2020 واحتجاجات السنوات السابقة عليها، للوقوف على إمكانية استنباط نمطًا محددًا خلال الأعوام من 2014 إلى 2021.

وسيظهر التقرير أن جائحة فيروس كورونا لم تحل بين المصريين والخروج إلى الشوارع للتعبير عن مطالبهم. ويمكن ملاحظة تنوع مجالات الاحتجاجات، مثل الاحتجاج على عمليات الازالات الجماعية للمنازل، أو المظاهرات بسبب تسريح عشرات العمال من شركاتهم، أو مطالبة المواطنين بتوفير المياه النظيفة.

كما يقدم التقرير تحليلًا للاحتجاجات وفقًا لفئاتها الثلاثة، وأماكن ومدن حدوثها، وتوقيتها، لوضع نقاط التركيز والأنماط المختلفة في سياقها. وأحد الأنماط التي سيناقشها التقرير هو المواصلة المستمرة للاحتجاج عبر الإنترنت، في شكل بيانات أو شكاوى، تُرسل إلى الصحف أو المسؤولين. ويطالب معظمها بتعزيز البنية التحتية أو إنشاء إحدى الخدمات الأساسية مثل توفير المياه، أو حل مشاكل الصرف الصحي، أو رصف الطرق، أو الحصول على الخدمات الطبية. ونتيجة لقمع حرية التعبير والتظاهر، يتجه المدنيون المسيّسون إلى هذه الأساليب من الاحتجاج لتجنب أي صدام مع السلطات، مما يخلق مجالًا جديدًا للتعبير والمعارضة.

وبصرف النظر عن غلبة أعداد هذه الاحتجاجات الافتراضية، إلا أن هناك مئات من الاحتجاجات الجسدية وقعت في الشارع المصري، مما أدى في بعض الأحيان إلى اعتقالات جماعية والتعسف.

مقدمة

في ظل أزمة اقتصادية شديدة، تدفع بالملايين تحت خط الفقر، تصر الحكومة المصرية على بناء ما يسمى بالجمهورية الجديدة التي تتجسد في تشييد عدة عواصم في أنحاء الدولة؛ مثل العاصمة الإدارية الجديدة ومدينة العلمين. وتشبه كلتيهما الحصون التي لها هياكل عسكرية، تحاوط مباني حكومية وقضائية وتشريعية، وعديد من الكيانات التجارية. ويروج لها بأنها مؤسسات مستدامة، من شأنها تحويل مصر إلى جامعة للمستوى الأعلى من اللاعبين السياسيين والاقتصاديين في العالم، وتعزيز البرامج التنموية النيوليبرالية للحكومة بإعطاء المزيد من الأدوار الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الخاص والجيش، مع تركيز أقل على الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.

وخلف هذه الصورة اللامعة التي يصدرها إعلام الدولة و خطابات ومقابلات كبار السياسيين ورجال الأعمال، يكمن عدد كبير من أنواع المعارضة المختلفة التي ما زالت تنازع السياسات الحكومية. كما واجه النمط النيوليبرالي للدولة اختبارًا في 2020، عندما اجتاحت جائحة فيروس كورونا العالم، وحصدت أرواح الآلاف في أنحاء مختلفة، وأدت إلى أزمة اقتصادية ضخمة.

وأظهرت الأزمة مدى ضعف البنية التحتية للصحة والتأمين الاجتماعي في مصر، خاصة في ظل استمرار معاناة المستشفيات العامة من نقص الأدوات والكوادر الطبية.

لم يستطع ملايين المصريين تحمل تطبيق تدابير البقاء بالبيت المطلوبة، وحتى في ذروة الجائحة. فلم يستطع كثيرون تدبير قوت يومهم دون الذهاب إلى العمل، في ظل غياب مظلة للضمان الاجتماعي يمكنها حماية حقوقهم في توفير معيشة كريمة. وبالمثل، لم تمنع الجائحة المصريين من الاحتجاج للمطالبة بحقوقهم، أو التظاهر ضد السياسيات الحكومية، أو الاعتراض على ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

واستطاعت منصة العدالة الاجتماعية هذا العام توثيق 3832 احتجاجًا في 2020، تقع ضمن ثلاث فئات احتجاجية مختلفة (اجتماعية و عمالية و اقتصادية)، (انظر شكل 1)[1]. وتصدرت الاحتجاجات الاجتماعية المشهد في 2020، مع تنظيم 3313 احتجاجًا، أي بنسبة 86.45% من إجمالي الاحتجاجات، تليها الاحتجاجات العمالية بنسبة 7.59%، وأخيرا تأتي الاحتجاجات الاقتصادية في المرتبة الثالثة بنسبة 5.95%. ويتعمق التقرير في كل فئة احتجاجية على حدة، محاولًا تقديم تحليلًا لكل فئة من حيث المنطقة الجغرافية والتوقيت وفئات المحتجين.

- **شكل 1: النسب المئوية للفئات الاحتجاجية**

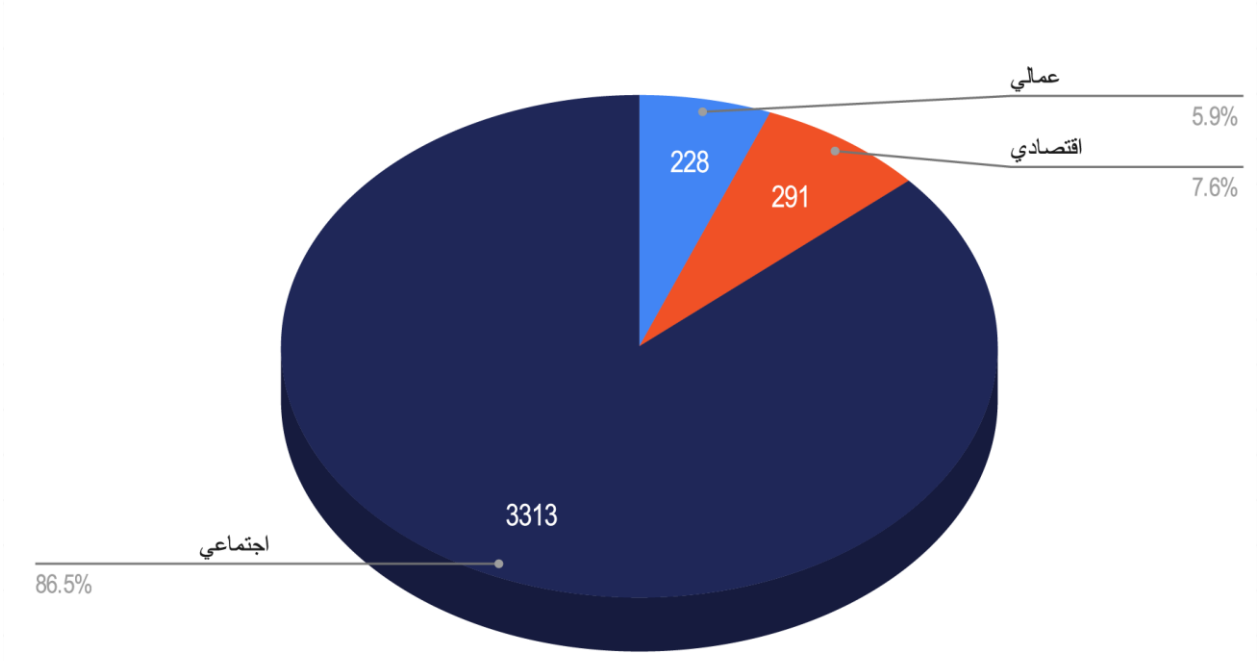

[1] يعتمد هذا التقرير على منهجية وضعها المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في جمع وتحليل الأخبار الصحفية الخاصة بالاحتجاجات المنظمة بسبب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والعمالية. تقدم هذه المنهجية فرصة للمقارنة بين الاحتجاجات على مدار الأعوام منذ 2010، ولذلك هي خطوة أولية لتقديم بيانات طولية حول الاتجاهات الاحتجاجية في مصر.

الاتجاهات العامة للاحتجاج: 2012-2020

- **شكل 2: إجمالي عدد الاحتجاجات من 2012 إلى 2020**

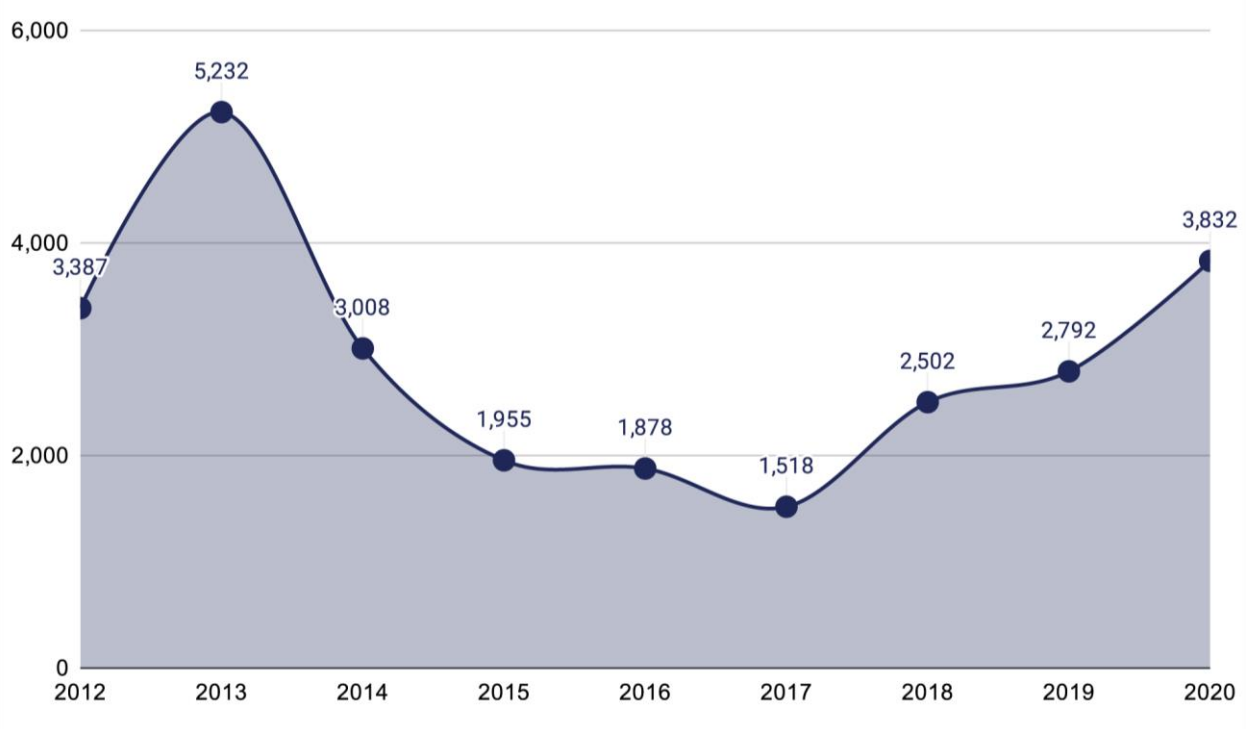

ظهر في عدد من مقاطع الفيديو والصور بتاريخ 21 يناير، أفراد وموظفون من رئاسة محافظة القاهرة تستوقف تصادر عربة "كارو" يجرها حصان تملكها سيدة تجمع القمامة. و صار الحدث، الذي تسبب في غضب عارم، حديثًا في مواقع التواصل الاجتماعي، ووسائل الإعلام الموالية للدولة كذلك. وانتشرت الواقعة بشدة، وأثارت شجب الآلاف من مستخدمي الانترنت، وطالبوا السلطات بإعادة العربة إلى السيدة التي تعول أسرتها. وبالفعل أعاد المسؤولون العربة إلى السيدة بعد موجة من الاستياء.

ويذكر التقرير هذه الواقعة ليسلط الضوء على جوانب مختلفة: مدى العشوائية والقمع التي يتعامل بها المسؤولون مع مواطني الطبقات الاجتماعية الفقيرة، وكيف أصبحت منصات التواصل الاجتماعي مجالًا جديدًا يمكن للجموع التضامن وإظهار الاعتراض خلاله.

وأدى استمرار قمع المجال العام وأي منظمة نقابية أو اجتماعية، إلى لجوء ملايين المصريين إلى التعبير عن معارضتهم عبر الانترنت، أما بتقديم شكوى أو النشر على منصات التواصل الاجتماعي، أو التنظيم مع أعضاء مجموعات أخرى على الانترنت.

وكانت أهم وسائل الاحتجاج المستخدمة في المجال الاجتماعي عام 2020، تقديم شكوى أو تحرير محضر شرطة أو إصدار بيان عام، فقد وصل إجمالي عددها إلى 3611 حدثًا احتجاجيًا، وغلب عليها تقديم والشكاوى وتحرير المحاضر وعرائض. وهذا رقم لم يسبق له مثيل، ويشير إلى

لجوء الفئات المحتجة حاليًا إلى تلك الوسائل للتعبير عن مطالبها، كي لا تعرض نفسها لخطر الاعتقال.

مع ذلك، لم تنقطع احتجاجات الشارع، فاستمر الآلاف في تنظيم مظاهرات للتعبير عن مطالبهم، رغم يسر احتمال التعرض للاحتجاز أو الإتهام بجرائم الإرهاب، علاوة على خطورة التجمعات العامة في ظل الجائحة. ووصل عدد هذه الاحتجاجات إلى 221 احتجاجًا في 2020، وتنوعت بين قطع الطرق أو التظاهر أو أعمال التخريب أو الإضراب أو إيذاء النفس أو الاحتجاج أو احتلال مكان العمل.

وفي إحدى الحالات، تحدث بعض هذه الاحتجاجات القيادة السياسية نفسها فيما يتعلق بالفساد وسوء إدارة موارد الدولة، مما جعلها منها لحظة مهمة في تاريخ ثبات استمرارية الدولة منذ يوليو 2013. وشهدت تلك السنة ذروة الاحتجاجات حيث وصل عددها إلى 5232 احتجاجًا، اعتمدت بشكل أساسي على الصدام المادي مع الدولة. فكان هناك بعض الاحتجاجات الملموسة ضد وحشية الشرطة، بينما تحدى بعضها الآخر عمليات الهدم التي تقودها الحكومة.

نرى كيف أن استمرار القيود الحالية على الحقوق المدنية وحريات الصحافة والقدرة على التنظيم سواء اجتماعيًا أم سياسيا نجحت في إقصاء المصريين جزئيًا من الشارع المصري. وفي كل الأحوال، يفتح هذا أيضًا مجالًا جديدًا للتحليل: بخصوص قدرة المدنيين على الحراك وإثارة الرأي العام على الإنترنت، سواء في شكل مجموعات أو فرادى. وتعد المقارنة بين هذين العامين (2013 و2020) مهمة نظرًا لأن عام 2013، أو على الأقل من شهر يوليو لهذا العام، شكل بداية نظام سياسي جديد بقيادة اللاعبين السياسيين والاقتصاديين أنفسهم، المسيطرين الآن على الحكومة والهيئات التشريعية والمجال التجاري العام والخاص.

- **شكل 3: الاحتجاج بشكل مادي و غير صدامي في الأعوام 2013-2020**

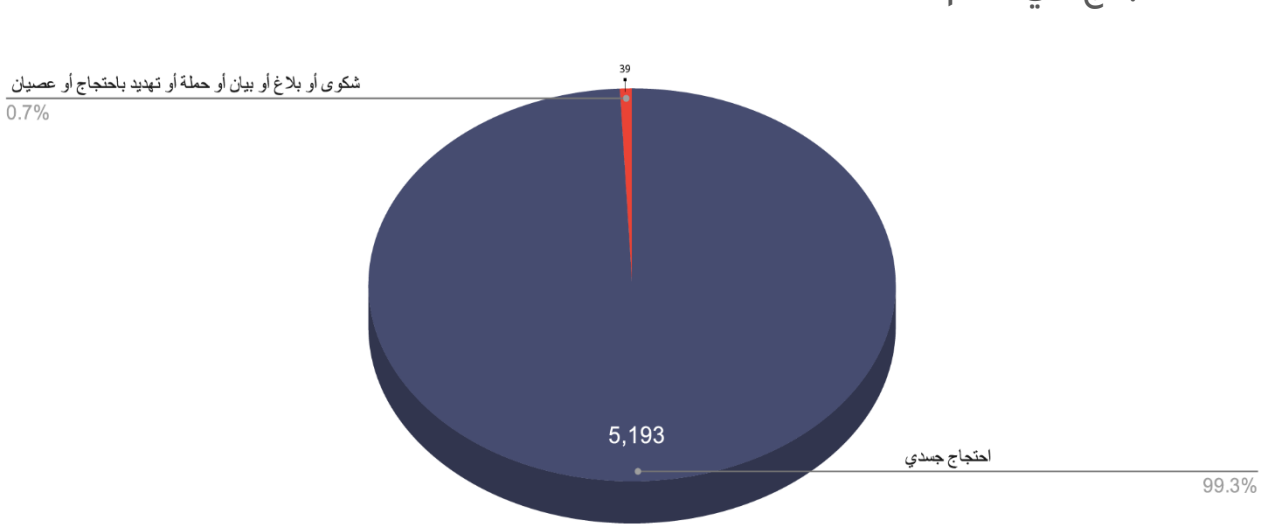

الاحتجاج في عام 2020

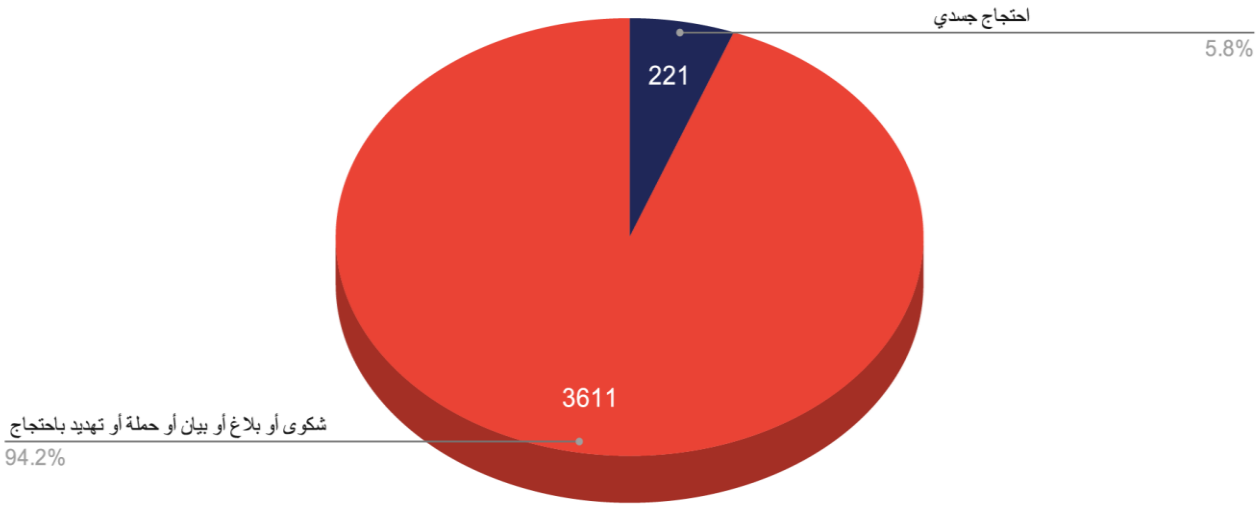

المحتجون وطرق الاحتجاج

تواصل الحكومة المصرية عسكرة المجال العام والسيطرة عليه، سواء كان في المجتمع المدني أو الأحزاب السياسية أو الجماعات الشبابية. وأجرت الدولة المصرية عام 2020 انتخابات جديدة لمجلسيها التشريعيين: مجلس النواب ومجلس الشيوخ. وكلاهما يخضع لسيطرة الأحزاب السياسية الموالية للدولة والعسكريين السابقين، وهي أحزاب بارزة وتفوق الأحزاب المدنية واليسارية والليبرالية الأخرى.

ويعد حزب مستقبل وطن، الذي لا يباريه آخر، أحد الأمثلة على ذلك. وكان في السابق جماعة شبابية تأسست عام 2014، لدعم انتخاب الرئيس السيسي. ويضم الحزب الآن عديدًا من السياسيين ورجال الأعمال من عهد مبارك، وضباط شرطة وجيش سابقين، وقضاة سابقين، ومشاهير، ورجال أعمال أثرياء يعرف عنهم دعمهم للحكومة. واستحوذت تحالفات شخصيات ميسورة الحال من العائلات البارزة والشركات وملاك الأراضي في جميع أنحاء البلاد على غالبية المقاعد في كل من مجلسي النواب والشيوخ. ويؤدي هذا الوضع إلى أن يصبح كلا المجلسين قطاعًا يسهل مرور أي قانون تريد السلطة التنفيذية إقراره.

ولذلك يمكننا القول أن الذراع التشريعي للدولة- 32% من سكانها على خط الفقر وتحته، لديه سلطة تمثيل الدولة بدلاً من تمثيل الشعب.

لا تترك مثل هذه المصادرة[2] مجالًا للأفراد حتى يعتمدوا على تمثيلهم التشريعي في التعبير عن مطالبهم.

[2] معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط- https://timep.org/commentary/analysis/sweeping-victory-of-nations-future-party-shows-return-to-pre-2011-electoral-politics%E2%80%A8%E2%80%A8/

شكل 4: أكثر الفئات المحتجة في عام 2020

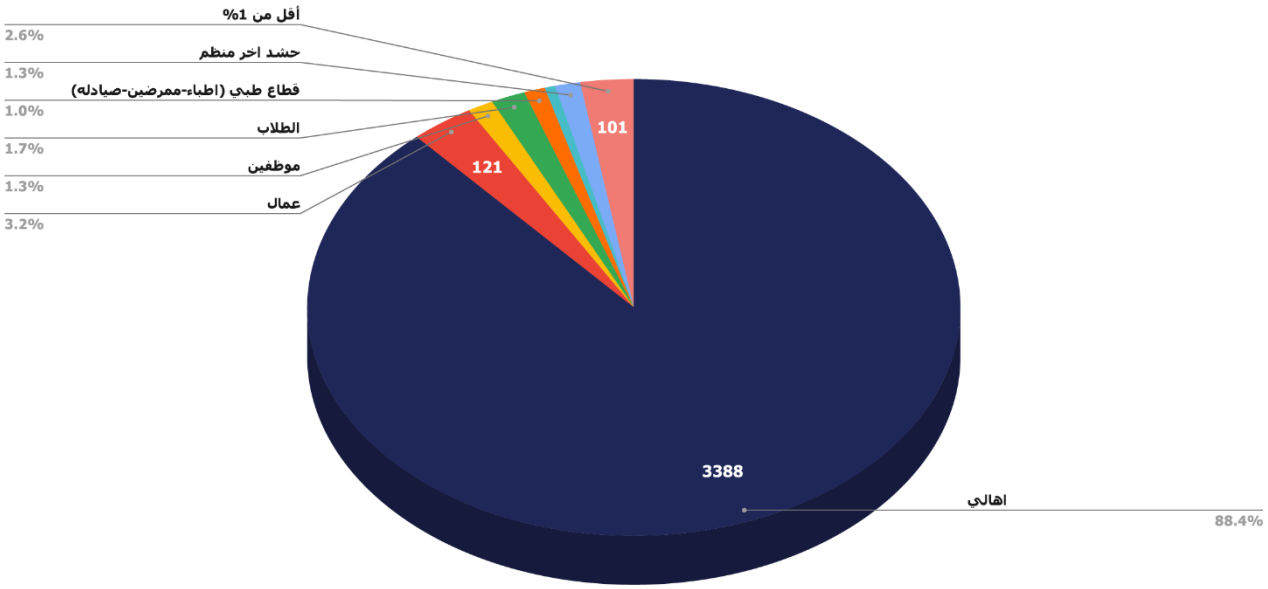

أقل من 1%

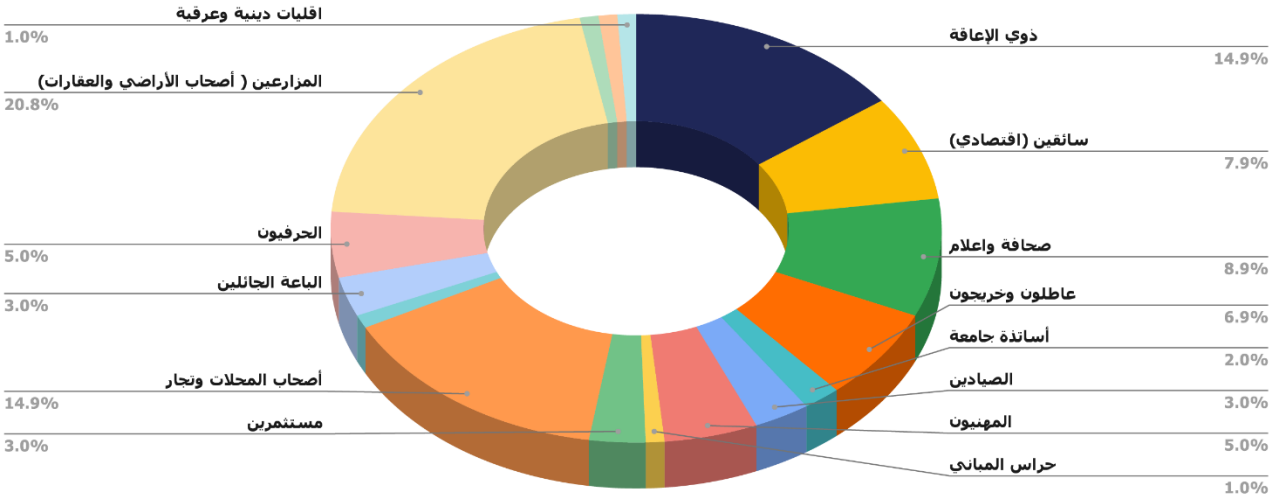

وتأتي الاحتجاجات العمالية في المرتبة الثانية بإجمالي 121 احتجاجًا. ونرى اختلافًا حادًا بين المرتبتين الأولى والثانية. ومرة أخرى، نظرًا لغياب أي شكل للتنظيم مع حملة القمع المتزايدة على العمل المنظم بشكل خاص، يبقى تعبير المواطنين عن مطالبهم دون مساندة سياسية، وتصبح التغطية الصحفية المستقلة أكثر صعوبة، خاصة إذا كان الاحتجاج خارج القاهرة والجيزة: محل معظم الصحف ووسائل الإعلام في البلاد. وقام بهذه الاحتجاجات عمال من القطاع الحكومي والقطاع الخاص وقطاع الأعمال العام.

و جاءت احتجاجات الطلاب من مستويات تعليمية مختلفة، في المرتبة الثالثة بإجمالي 65 احتجاجًا. فقد خضع الطلاب هذا العام لقرارات أحادية أصدرتها وزارتي التعليم والتعليم العالي. وطالبت غالبية الاحتجاجات التي نظمها الطلبة وأسرهم تأجيل الامتحانات واستبدال

الامتحانات الورقية بتقديم أبحاث. وبرر كثير من الطلاب هذه المطالب بارتفاع عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا وزيادة المخاوف من انتقال العدوى. وهناك احتجاجات أخرى عبرت عن الاستياء من سياسيات النظام التعليمي، وإغلاق المدارس، وتحديات الامتحانات، أو الامتحانات بشكل عام. وتضمنت بعض من تلك الأحداث محاولة طلاب إنهاء حياتهم، خوفًا من الامتحانات أو نتيجتها. وقد بلغ عدد حالات محاولات الانتحار 26 حالة هذا العام؛ بينها 21 حالة وفاة.

وظهر هذا العام منافسًا جديدًا على ساحة الاحتجاجات، ألا وهو الفرق الطبية، فقد وثقت المنصة 40 احتجاجًا لأطباء وممرضين/ممرضات صيّادلة وغيرهم من العاملين في المجال الطبي. وتنوعت مطالبهم بين التهديد بالإضراب عن العمل في حالة عدم استلام اختبارات PCR ، أو عدم تلقي رعاية طبية مناسبة في حالة الإصابة بعدوى فيروس كورونا.

تنوعت باقي الفئات الاحتجاجية بين مزارعين وعاملين في القطاع السياحي وفئات أخرى مثل الممرضين والمستثمرين والصيادين والمهنيين (معلمين ومحامين وصحفيين)، و السائقين وأفراد الأمن والعاطلين عن العمل. ومع ذلك، لم تتعد كل فئة من أولئك سوى 1%، من إجمالي 38 احتجاجًا.

واستخدمت هذه المجموعات المختلفة وسائل مختلفة من الاحتجاجات، بدءًا من تقديم عريضة إلى إيذاء النفس.

- **شكل 5: أكثر الوسائل الاحتجاجية استخدامًا في 2020**

اتلاف او حرق	2
استقالة او تعليق عضوية	1
احتجاز او منع موظف	1
الاضراب ووقف العمل	27
الاعتصام وتظاهر ووقفة احتجاجية	100
التهديد او التلويح بالاحتجاج او الاضراب	5
ايذاء نفس	83
حملة او جمع توقيعات	12
رفض أو مقاطعة	2
شكوي او بلاغ او بيان	3594
قطع طريق	2
مسيرة	3

المطالب وراء الاحتجاج

أضفنا هذه العام فئتين إضافيتين للمساعدة على فهم مجال الاحتجاج في مصر 2020. تتعلق الفئة الأولى بالسيول واسعة النطاق على أجزاء كبيرة من مصر، وأدى إلى وفاة ما لا يقل عن 20 شخصًا. ووصف هذا الطقس بأنه طقسًا "استثنائيًا ولم يسبق له مثيل" بعد أن تسبب في حدوث فيضان واضح، واضطرابات أخرى أدت إلى إغلاق الطرق السريعة.

وأثر هذا الطقس السيء، الذي أطلق عليه "عاصفة التنين"، على آلاف الأسر في أنحاء مصر ودمر العديد من منازلهم. واستمر تأثير العاصفة على المصريين حتى بعد انتهائها. ووثقت المنصة ما لا يقل عن 60 حدثًا احتجاجيًا، حيث أرسل المواطنين والأهالي شكاوى مطالبين بتعويضات أو تدخل فوري من الحكومة لمساعدتهم في تخفيف عواقب هذه العاصفة.

ولا يمكن تجاهل الفئة الأخرى، وهي الاحتجاجات المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالوباء. فقد تم توثيق 878 احتجاجًا، تتراوح بين مطالبة السكان بفتح مستشفى للحجر الصحي في قريتهم، وممرضات يطالبون بالعلاج الملائم لزميلتهم المصابة، وعمال السياحة يطالبون المؤسسات التي قامت بتسريحهم بدفع المستحقات المتأخرة، أو الوافدين الذين طالبوا الحكومة بمساعدتهم على العودة بعد أن فقدوا وظائفهم في الخارج. كانت ذروة هذه الاحتجاجات في مايو.

- **شكل 6: احتجاجات كورونا موزعة حسب المحافظات**

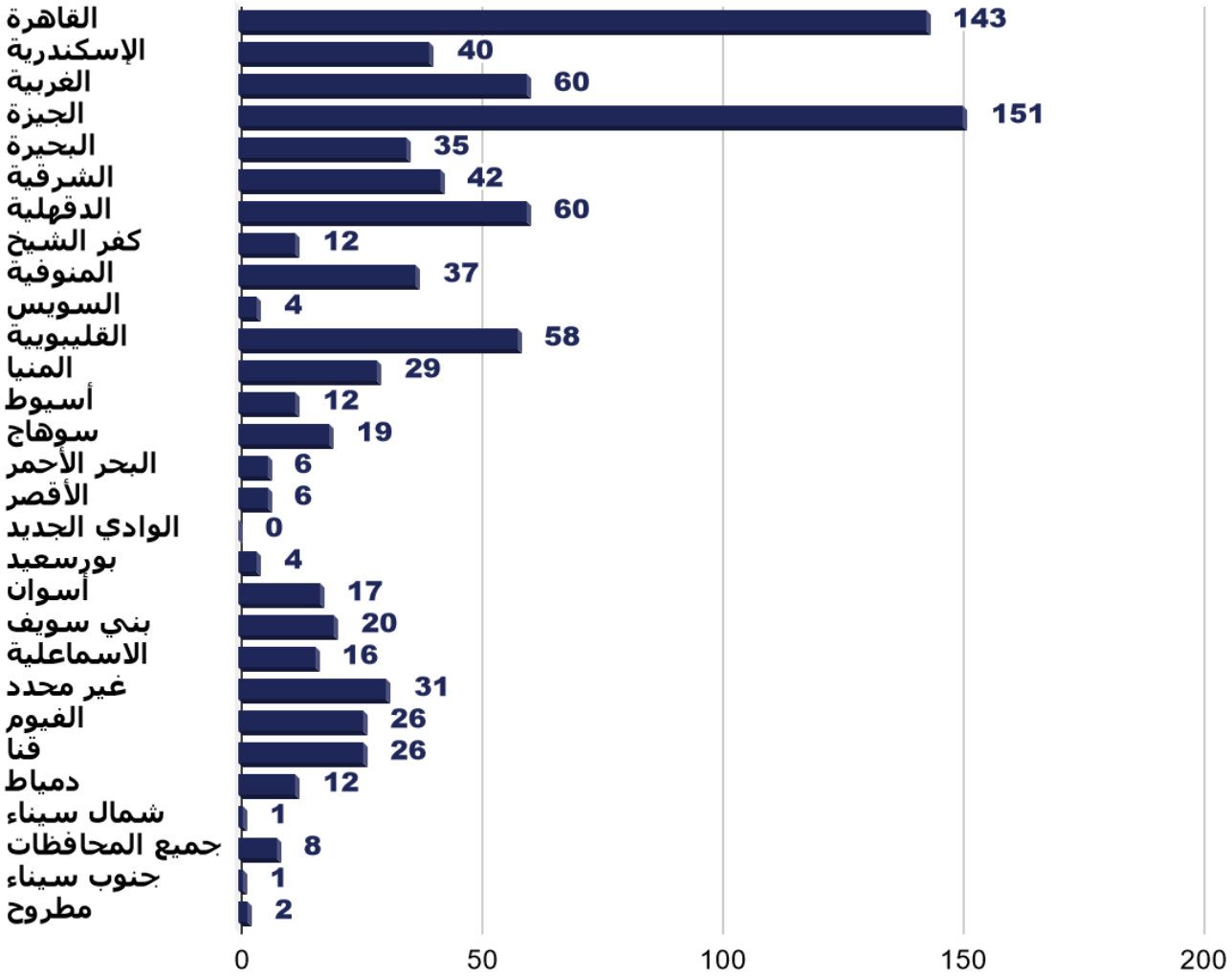

▪ شكل 7: احتجاجات كورونا موزعة حسب الشهر

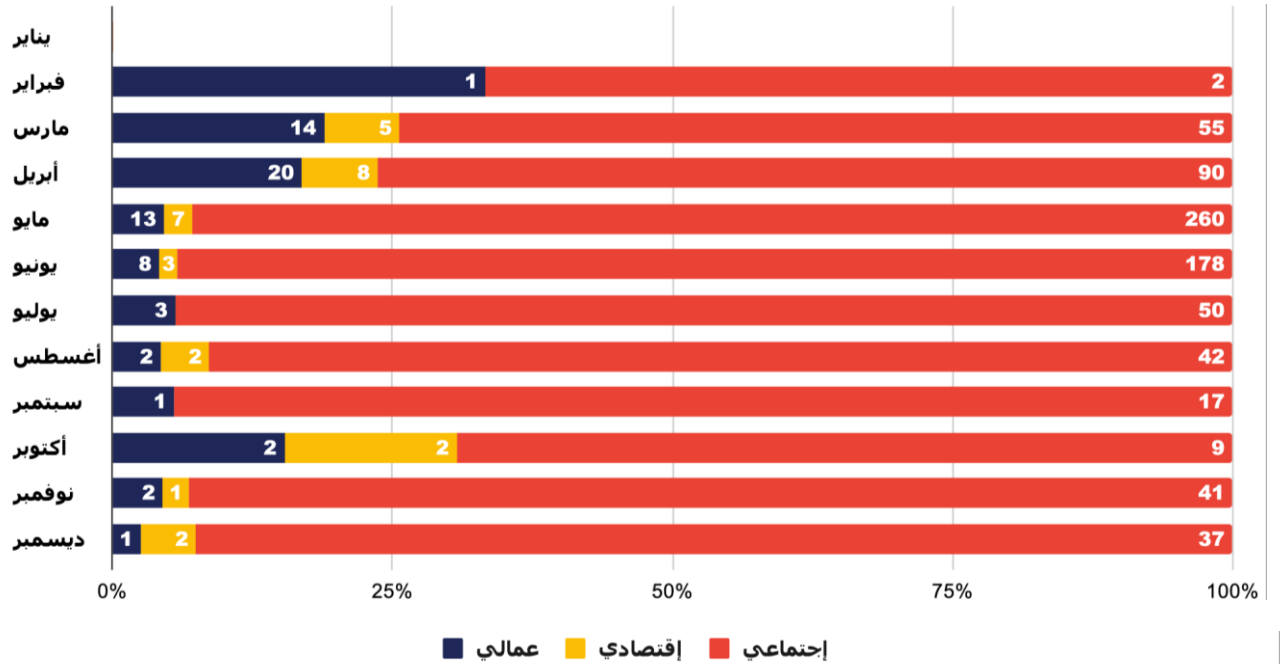

وفوق هذا، كان من أكثر الحقوق مطالبة في 2020 الحق في الحصول على بنية تحتية سليمة وخدمات عامة (2536 احتجاجًا، انظر الشكل رقم 8). وستستمر هذه المطالبة وسط نقص تحسينات الطرق وصيانة الصرف الصحي وتوفر المياه الصالحة للشرب. حيث تمثل كلها عوامل أساسية للحياة الكريمة. وقد وثقت 1140 مطالبة تحت نفس الفئة في عام 2019، ، ونتوقع أن يستمر العدد في التصاعد.

من الضروري تسليط الضوء على هذه الإحصائيات لتقديم صورة واضحة لنقص خدمات البنية التحتية في المدن المصرية، حتى في محافظتي القاهرة والجيزة الأكثر ازدحامًا بالسكان. ولم ينشر في الصحف سوى 2526 حدثًا، استطاعت المنصة توثيقها، لكن هناك آلاف الأحداث الأخرى التي طالب فيها مدنيون الحكومة بالتدخل لتوفير بنية تحتية ملائمة لهم.

وكان ثاني أكثر الحقوق مطالبة هذا العام، الحق في الأمن (215)، ويتراوح ما بين المطالبة بإلغاء احتفالات تتميز بالازدحام، إلى الحد من خطر الكلاب الضالة. كما طالب المواطنون أيضًا بتوفير خدمات صحية أفضل، وما زالت قيد الطلب، حيث تستمر الحكومة في عدم تقديم صورة واضحة وشفافة حول أعداد المصابين بفيروس كورونا وعدد الوفيات به. وهناك 162 حدثًا شهد مطالبة المواطنين برعاية طبية. وعلينا تخيل الموقف حيث أصبحت الرعاية الطبية تطلب في شكل احتجاج أو شكوى، وهو موقف يعطي صورة لمدى تدهور نظام الرعاية الصحية.

ومن ناحية أخرى، طالب 18 احتجاجًا بتوفير ظروف معيشية ملائمة، بينما طالب 49 احتجاجًا بتوفير منازل ملائمة، وطالب 116 بالرعاية الصحية، وطالب 113 بالتأمين الاجتماعي، و 257 احتجاجًا طالبوا بحقوق عمالية مختلفة.

يُظهر التحليل الإحصائي لهذه الاحتجاجات الاستياء المستمر من السياسات الاقتصادية للدولة والخدمات التي تقدمها الحكومة أو من نقصها. كما يُظهر تدهور حالة البنية التحتية في القرى والمدن البعيدة (في صعيد مصر أو شبه جزيرة سيناء) و في القاهرة والجيزة كذلك.

- **شكل 8: أعلى الحقوق مطالبة**

ما الحقوق المرتبطة بالاحتجاج؟	العدد
حقوق العمال	196
الحق في مستوى معيشي ملائم	18
الحق في المعرفة والشفافية ومكافحة الفساد	48
الحق في العمل	61
الحق في الضمان الاجتماعي	113
الحق في الصحة	162
الحق في السكن الملائم	77
الحق في التنظيم	10
الحق في التعويض والعدالة الإدارية	94
الحق في التعليم	112
الحق في البيئة	89
الحق في البنية التحتية والخدمات	2536
الحق في الأمن	315
خدمات حكومية	1
الإجمالى	3832

توقيت احتجاجات 2020 و موقعها

وكما ذكرنا سابقًا، لم يمنع إنتشار الجائحة المصريين من الاحتجاج. وفي الحقيقة، شهد شهر مايو، ذروة الجائحة، 620 احتجاجًا، غالبيتها اجتماعية. وسجل أقل عدد من الاحتجاجات في شهر أكتوبر، الذي شهد تخفيف تدابير الإغلاق بعدما رفعت الحكومة المصرية حظر التجول، وبدأت في فتح المتاجر والأنشطة الثقافية والسياسية وفتح المطارات. ووقعت أكثر الاحتجاجات راديكالية خلال العام، والمعبرة عنها بسلوك جسدي ملموس في شهري سبتمبر ونوفمبر. وبرغم تواضع العدد، نُظمت احتجاجات جماهيرية في هذين الشهرين، ووقعت اشتباكات مع الشرطة لأسباب عدة، معظمها مناهضة الفساد.

ويمكن تفسير سبب وصول ذروة الاحتجاجات في مايو، بكثرة البلاغات على الأحداث المتعلقة بكورونا. وفيما بعد، بدأ عدد الاحتجاجات في الانخفاض ليصل إلى أدنى مستوياته في أكتوبر، ليرتفع مرة أخرى في ديسمبر.

ونرى أيضًا نفس النمط في الاحتجاجات العمالية التي زادت في مارس وأبريل (23 و 24 احتجاجًا)، حيث بدأ العديد من الشركات والمصانع في تسريح العمال وخفض الأجور. وتأرجح عدد الاحتجاجات حتى بلغ ذروته في ديسمبر (35). وعادة ما تتزامن نهاية العام مع بدء العمال في المطالبة بأرباحهم المتأخرة والمكافآت الموعودة.

▪ شكل 9: توزيع الاحتجاجات حسب شهور السنة

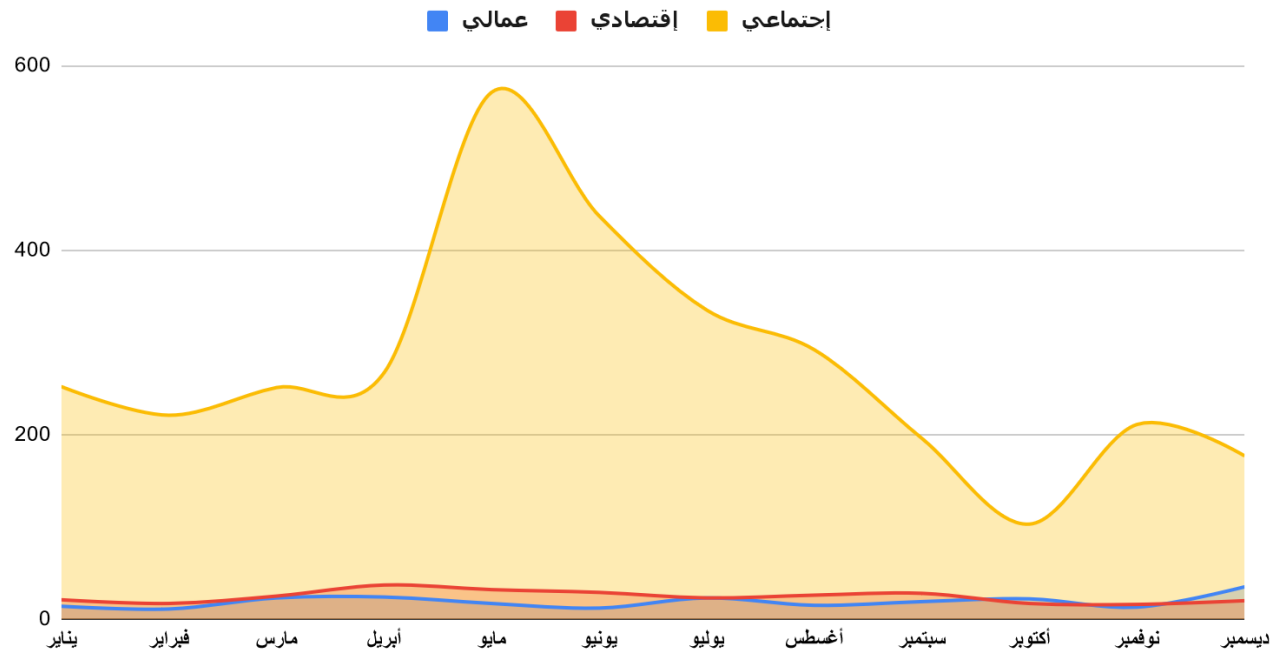

كما هو الحال في السنوات السابقة، خص محافظتي القاهرة (679 احتجاجًا) والجيزة (617 احتجاجًا) نصيب الأسد من الاحتجاجات (1296 من 3832 احتجاجًا) من الناحية الجغرافية. ويمكن إرجاع ذلك لمركزية هذه الاحتجاجات، التي تجذب اهتمام وسائل الإعلام وتُمنح الأولوية في إعداد التقارير، وسهولة الوصول إليها بشكل أكبر، حيث أن أغلبية وسائل الإعلام في البلاد تتركز في القاهرة الكبرى. واحتلت محافظة الشرقية المركز الثالث بعدد 262 احتجاجًا مقابل 224 احتجاجًا في 2019.

وشهد صعيد مصر زيادة بعدد الاحتجاجات عام 2020، في محافظات المنيا وأسيوط وسوهاج والأقصر وبني سويف وأسوان وقنا، حيث وصل الإجمالي إلى 684 احتجاجًا مقابل 420 احتجاجًا في عام 2019. وسجل 44 احتجاجًا في شبه جزيرة سيناء، التي تضم شمال وجنوب سيناء والبحر الأحمر.

ووثقت الصحف 19 شكوى، اشتملت على أفراد أظهروا عدم رضاهم عن السياسات الحكومية أو ممارسات الكيانات الخاصة. ويفترض أن من بين المشتكين أفرادًا من جميع أنحاء البلاد، فمثلا، نشر موقع مصراوي المملوك للقطاع الخاص مقالاً في مارس يقول فيه إنه تلقى عدة شكاوى من المستخدمين في جميع أنحاء البلاد يشرحون عدم رضاهم عن خدمات الإنترنت التي تقدمها شركة WE المملوكة للدولة.

ووقعت حادثة أخرى في فبراير عندما قرر وزير التربية والتعليم تغيير نظام الدرجات في المدارس الثانوية العامة، مما أدى إلى فشل العديد من الطلاب في الدورات التي اجتازوها بالفعل. ووقع حدثًا آخر في ديسمبر، عندما طالبت الغرفة المصرية للمنشآت السياحية الحكومة زيادة ساعات العمل في قطاع الأغذية والفنادق.

▪ شكل 10: أعلى المحافظات احتجاجًا

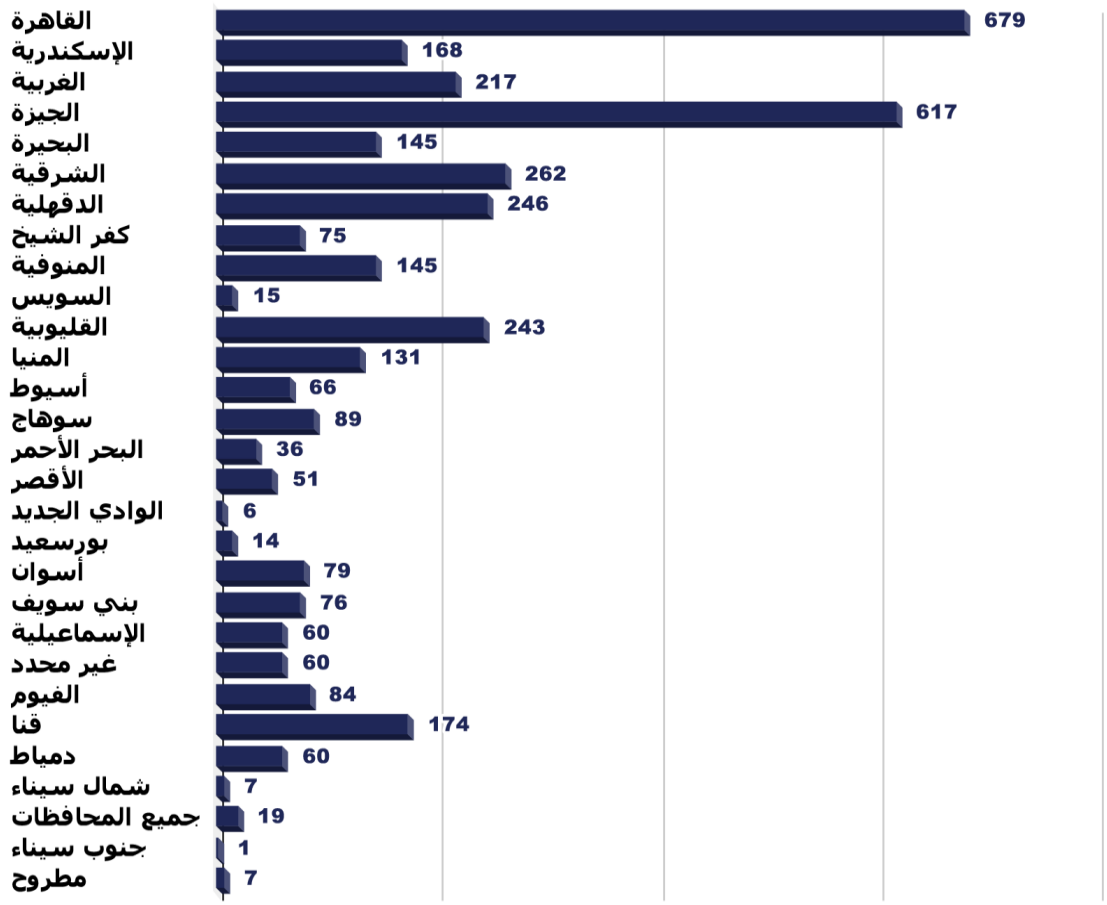

ملاحظات حول المنهجية وجمع البيانات

واجهه فريق بحث منصة العدالة الاجتماعية هذا العام، نفس القيود التي واجهها 2020، أي صعوبة الوصول للمعلومات حول الفعاليات الاحتجاجية

كما يواجه أيضًا واقع حجب الحكومة المصرية حاليًا[3] لعدد كبير من المواقع الإلكترونية؛ أحيانًا بسبب أنها تعد مصدرًا للمعلومات عن الاحتجاجات مختلفة، هذا فضلًا عن مداهمة[4] بعض وسائل الإعلام أو تلقيها تهديدات من أجهزة الدولة. ولا نغفل تهديدات الصحفيين وغيرهم من الذين يتحدثون عن احتمالية تنظيم احتجاجات أو يكشفون عن معلومات مختلفة عن الرواية الحكومية. وعلى سبيل المثال، أجبر مراسلة The Guardian على مغادرة البلاد بعد كتابة تقريرًا عن ارتفاع أعداد المصابين بالعدوى في شهر أبريل. وقبض على صحفيين بعد كتابتهما حول احتجاجات تمت بعد وفاة مدنيين بسبب استخدام الأجهزة الأمنية للعنف المفرط في حادثين مختلفين. وأخيرًا، علينا أن نشير إلى أن هناك عديد من الأطباء محتجزين

[3] مؤسسة حرية الفكر والتعبير، "قائمة المواقع المحجوبة"،
https://afteegypt.org/en/digital_freedoms-2/publications_digital_freedoms-digital_freedoms-en/2019/05/19/17500-afteegypt.html

[4] لجنة حماية الصحفيين:
https://cpj.org/2019/09/egypt-arrests-3-more-journalists-amid-crackdown.php

ومتهمين بنشر أخبار كاذبة، بعد أن طالبوا وزارة الصحة بتخصيص مزيد من الموارد وتزويد الفرق الطبية بمعدات الوقاية الملائمة وتوفير علاج أفضل في حالة إصابتهم.

وبالرغم من المساعي المستمرة لجمع المعلومات والبيانات حول الاحتجاجات اليومية، يعتمد التقرير بشكل أساسي على التقارير الإعلامية لمجموعة مختلفة من وسائل الإعلام، سواء حكومية أو مستقلة أو خاصة أو تابعة للدولة، أو منتمية لأحزاب سياسية؛ وذلك رغم ملاحظتنا لاتجاه إعلامي متزايد نحو تجاهل الاحتجاجات حتى تقدم الأجهزة الحكومية بيانًا رسميًا. ويقدم هذا التقرير البيانات السنوية التي جمعت حول الاحتجاجات العمالية والاقتصادية والاجتماعية التي حدثت عام 2020، لتوفير قاعدة بيانات وتحليلات أولية حول الاحتجاجات في مصر للرأي العام والباحثين والصحفيين والطلاب والمهتمين، على أمل زيادة المشاركة العامة في ظل اتجاه رفض وإضعاف المعارضة في المجال العام المصري.

نظرة عامة

الاحتجاجات العمالية[5]

- **شكل 11: الاحتجاجات العمالية 2013- 2020**

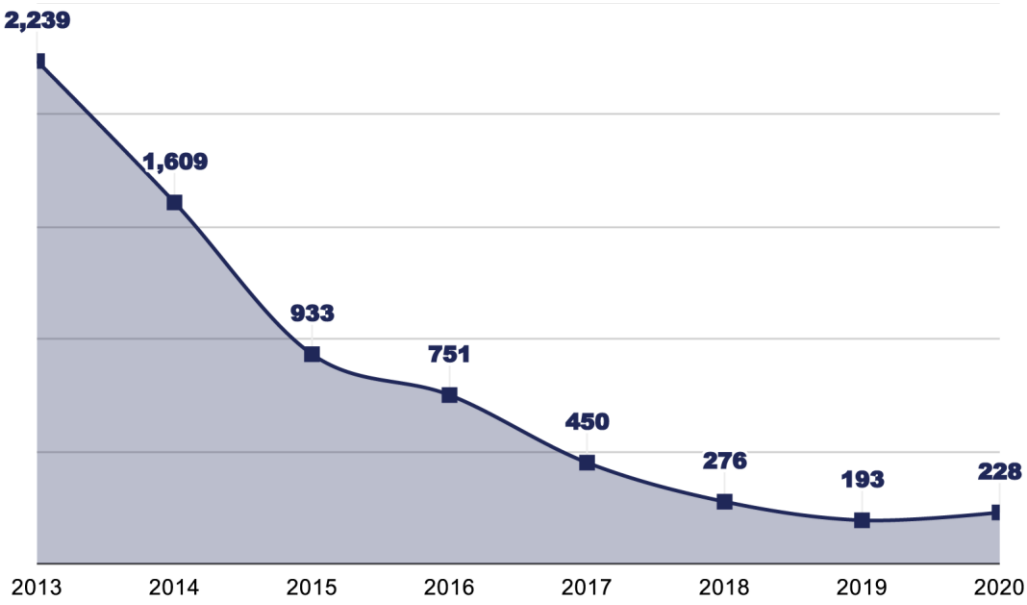

وصل عدد الاحتجاجات العمالية في 2020 إلى 228 احتجاجًا، العدد الذي ينخفض باستمرار منذ عام 2013، حينما اجتاحت البلاد موجة ضخمة من الاحتجاجات العمالية. ومع ذلك، شهد عام 2020 زيادة عدد الاحتجاجات 35 احتجاجًا. هذا ولا تعتبر المحاولات الجارية لترويض الحركة العمالية أمرًا مستحدثًا في 2020 فقط.

في ظل الأزمة الاقتصادية المستمرة وارتفاع مستويات الفقر وغلاء الأسعار، يظل العمال والمهنيين بين الإدارة اللامبالية الاستبدادية، وبين الدولة ذات العقلية الأمنية الرافضة لأي شكل من أشكال الاحتجاج. واستخدم العمال في هذه السنة وسائل احتجاجية مختلفة، تمثلت في تقديم شكاوى (124)، وهي أعلى وسيلة احتجاجية استخدامًا. فتقديم الشكاوى يعد وسيلة للمطالبة بالحقوق وللتعبير عن الغضب بدون مواجهات مع الأمن.

وجاء تنظيم مظاهرة في المرتبة الثانية بعدد 63 حدثٍ، نُظموا بشكل أساسي داخل مكان العمل أو بالقرب من الشركة أو النقابة أو مكان العمل. وعلى الرغم من الخطر المحتمل، نظم العمال تلك الاحتجاجات معرضين أنفسهم لعقوبة الحبس أو الاعتقال أو الفصل أو المعاش المبكر. وفي الأغلب الأعم، لم تبتعد أي من هذه المظاهرات كثيرًا أو تتجول في الشوارع المحيطة. ويلي ذلك 24 حادثة إضراب.

[5] يقصد بمصطلح "الاحتجاجات العمالية" جميع أنواع العلاقات بين العمال والموظفين وأصحاب العمل بخلاق نوع القطاع المحتج- سواء كان خاص أو حكومي أو عام أو قطاع الأعمال العام، أو سواء كانوا مهنيين أو عمال مصانع أو حرفيين. ويمكن أن تتباين أسباب الاحتجاج بين المطالبة بمستحقات متأخرة أو زيادة الإجور بسبب غلاء الأسعار أو المطالبة بعقود عمل دائمة كما هو الحال مع العمالة المؤقتة.

ويمكن تفسير إنخفاض أعداد الاحتجاجات في الشارع المصري بتأميم المشهد النقابي، بعدما عاد الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، التابع للدولة، إلى الساحة مجددًا ليسيطر على خطاب النقابات والعمال، ويمثل الدولة لدى العمال بدلًا من تمثيله العمال أمام الدولة. وفي السنوات السابقة، مُررت العديد من القوانين المقيدة لحرية التنظيم، مثل قانون[6] اتحاد العمال الجديد في 2017، الذي وجه إليه نقدًا بسبب وضعه قيودًا أمنية وقانونية على حرية التنظيم وتأسيس النقابات. وكذلك قانون الخدمة المدنية[7] الذي سهل تطبيق الخصومات. حيث يمنح القانون للمؤسسات حق فصل العاملين مباشرة بناءًا على تقييمات سنوية لمدة عامين متتاليين.

ووقعت 9 حالات إيذاء للنفس متنوعة بين الإضراب عن الطعام وإيذاء النفس. وأدى غياب أي حوارٍ أو تعجل استخدام القوة في فض أي أضراب أو معارضة، إلى اعتقال عشرات العمال بناء على تهمة "التحريض على الإضراب وتعريض السلام المجتمعي للخطر".

وصلت احتجاجات عمال الإنتاج إلى 110 حالة، من إجمالي 228 احتجاجًا، بينما نظم الموظفين 42 احتجاجًا للتعبير عن مطالب تتراوح من صرف إعانات لتغطية ارتفاع الأسعار إلى الاحتجاج على عملهم بدون عقود عمل. ووقعت 5 اعتقالات، منهم حالات اعتقال تعسفي ومداهمات في الفجر قبل أو بعد إنتهاء الاحتجاج. وشهدت جميع الاحتجاجات تقريبًا تواجدًا أمنيًا، سواء من القوات الأمنية للمدينة أو في شكل تعزيزات أمنية من المقرات المركزية.

وكان أحد أسباب الإضرابات والتظاهرات الرئيسية في قطاع العمل القرارات الأحادية للإدارة أو صانعي القرار، مثل الفصل التعسفي، أو تخفيض الأجور، أو تأخير الأرباح أو العلاوات، أو تجاهل صرف الزيادات، إلخ.

و من ناحية أخرى، وصل عدد احتجاجات الفرق الطبية إلى 34 احتجاجًا، نظمها صيادلة وأطباء وممرضين/ممرضات. ووجهت احتجاجات عديدة منها مطالبها إلى وزارة الصحة، لتزويد الأطباء، وهم خط الدفاع الأول لمواجه المرض في مستشفيات العزل الصحي، بالمزيد من الأقنعة والقفازات الطبية. وتضمنت المطالب أيضًا إجراء اختبارات PCR لجميع الأطباء والممرضين الذين تظهر عليهم أعراض، قبل عودتهم للعمل مرة أخرى. كان نصيب الممرضين منها 16 احتجاجًا، بينما احتج الأطباء 16 مرة أيضًا. وقام الصيادلة باحتجاجين. وفي شهر مايو، هدد بعض أطباء مستشفى العامرية، ، بالدخول في إضراب بعد رفض المستشفيات الحكومية إجراء اختبار PCR لطبيب زميل لهم . وفي غضون شهر، تم القبض على العديد من أطباء ، واتهموا بنشر أخبار كاذبة، ومازال بعضهم رهن الاعتقال.

---

[6] تصعب عدة مواد من القانون إجراءات النقابات المستقلة مثل إجراءات "تقنين الأوضاع"، أو تمارس هذه المواد قيودًا منهجية على حقوق النقابات وحرياتها على عدة مستويات، سواء في القطاع الحكومي أو العام، أو الجهاز الإداري للحكومة، أو عمال الخدمة المدنية، أو العمل الموسمي.

[7] منصة العدالة الاجتماعية
https://sjplatform.org/%d9%82%d8%b1%d8%a7%d8%a1%d8%a9-%d8%aa%d8%ad%d9%84%d9%8a%d9%84%d9%8a%d8%a9-%d9%84%d9%85%d8%b3%d9%88%d8%af%d8%a9-%d8%aa%d8%b9%d8%af%d9%8a%d9%84-%d9%82%d8%a7%d9%86%d9%88%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%85/

▪ شكل 12: وسائل الاحتجاجات العمالية

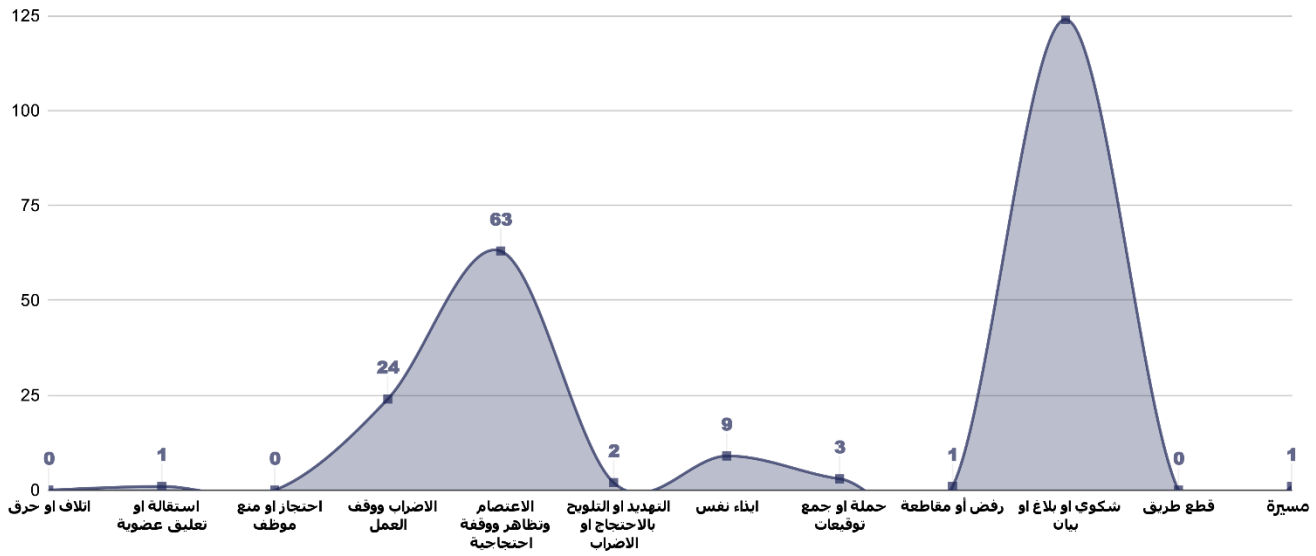

وفي حالات أخرى، طالب الممرضون والأطباء بطابق مزود بأسرة الحجر الصحي، تخصص للعاملين في المجال الطبي المصابين. وتضمنت المطالب الأخرى ضرورة وجود حراس أمن في الخدمة لحماية العاملين في المجال الطبي إذا هاجمتهم إحدى أسر المرضى، وهو موقف شاع في المستشفيات العامة المصرية.

ورجعت الأسباب الأخرى لاحتجاجات العمل لدى الفرق الطبية لأسباب اقتصادية مثل الرواتب المتأخرة والمنخفضة أو تجاهل صرف "تعويض الإصابة".

ونظم العاملون في القطاع الحكومي 86 أحتجاجًا، من إجمالي 228 احتجاجًا، بينما وصلت احتجاجات العاملين في القطاع الخاص إلى 82 احتجاجًا. وأخيراً، نظم العاملون في القطاع العام/قطاع الأعمال العام 60 احتجاجًا.

▪ شكل 13: توزيع الاحتجاجات العمالية على مدار العام

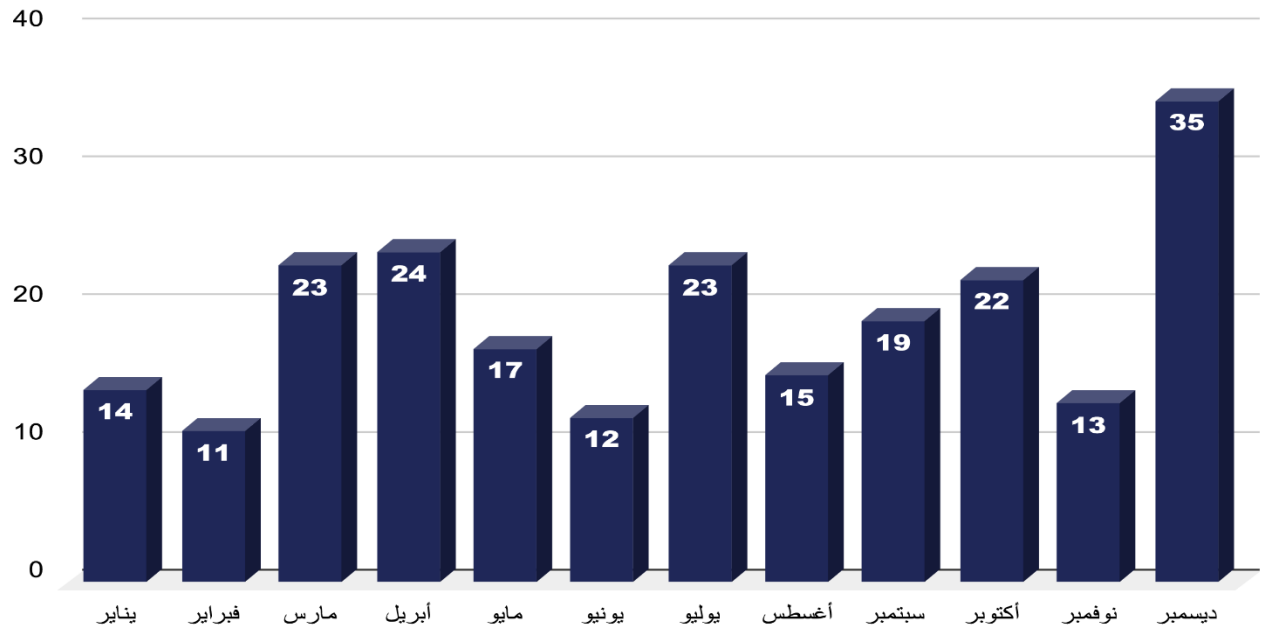

▪ شكل 14: تقسيم الاحتجاجات العمالية حسب القطاع

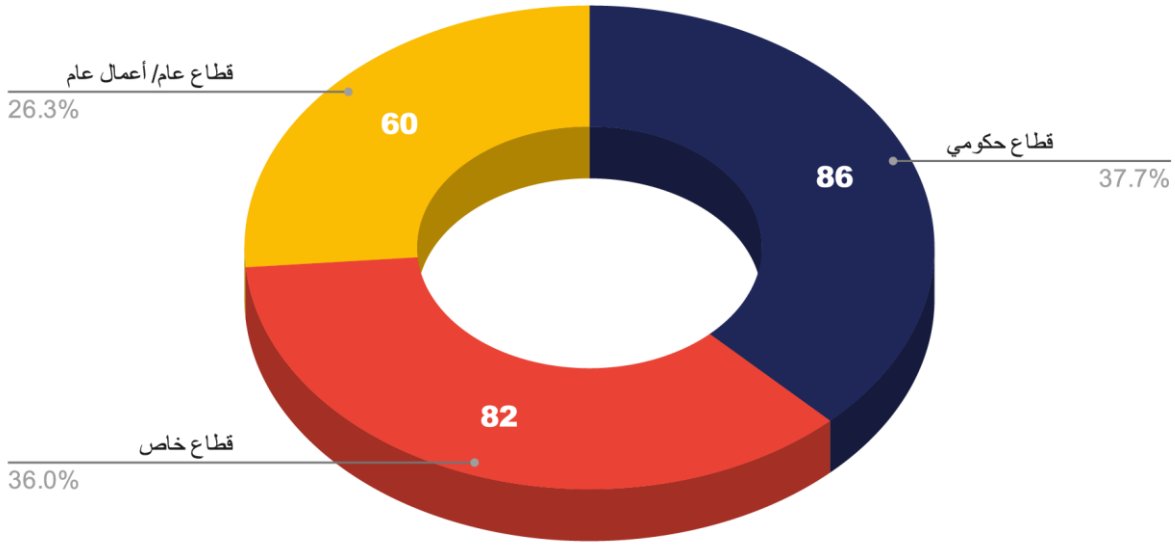

الاحتجاجات الاقتصادية في 2020[8]

استطاعت المنصة توثيق 291 احتجاجًا اقتصاديًا، بنسبة 7.59% من الاحتجاجات التي تمت خلال العام (1% أعلى من 2019). ولا تقتصر الاحتجاجات الاقتصادية على العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال. بينما ترتبط الاحتجاجات الاقتصادية بقطاعات بأكملها، تتأثر مصالحها الاقتصادية ومصادر رزقها بقرارات الحكومة. وبهذا المعنى، تتيح لنا هذه الاحتجاجات فرصة لفهم للمطالب الجماعية في مهنة ما.

▪ شكل 15: توزيع الاحتجاجات الاقتصادية حسب أشهر السنة

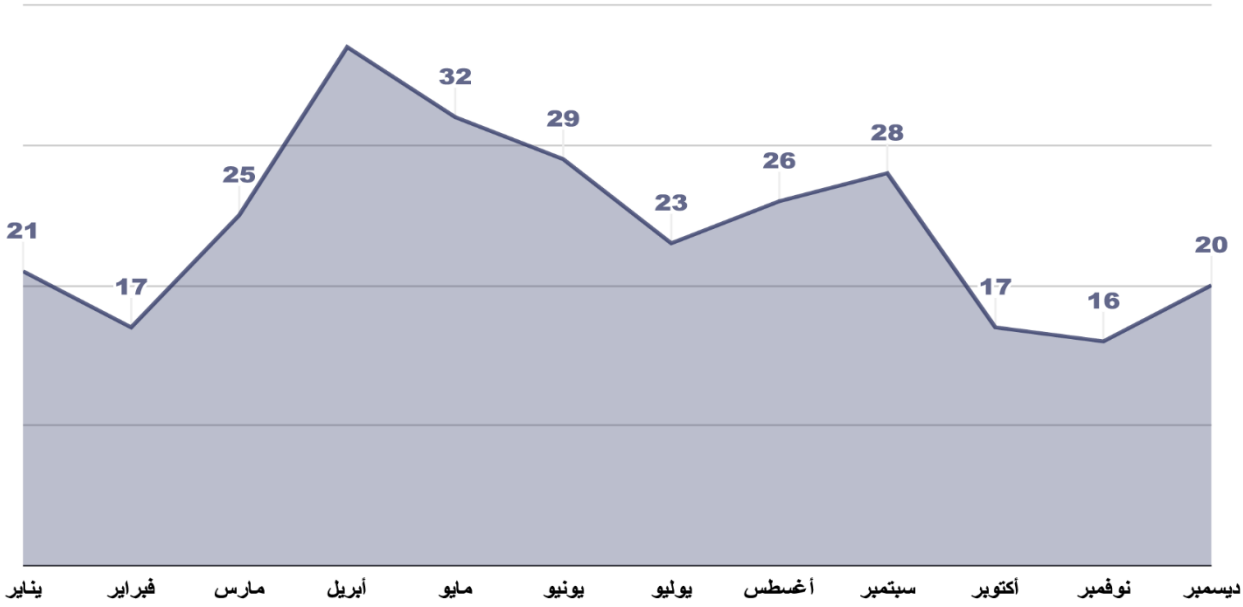

[8] الاحتجاج الاقتصادي هو احتجاج يتعلق بالوصول إلى العمل وظروف العمل للعاملين في المؤسسات غير الرسمية، مثل سائقي سيارات الأجرة الخاصة، والباعة الجائلين، والمزارعين، أو حتى الخريجين والعاطلين عن العمل الذين يطالبون بوظائف.

شهدت الاحتجاجات الاقتصادية ذروتها في شهر أبريل، وهو كما سبق أن نوهنا، الشهر الذي تأثر فيه آلاف المواطنين بتدابير الإغلاق وتوقف الشركات عن العمل. ووصلت هذه الذروة إلى 37 احتجاجًا. وكان ضمن المحتجين سائقو الميكروباصات و الخريجون و الباعة الجائلون، يطالبون الحكومة بالتدخل لتحسين أوضاع محددة ستساعدهم على العمل بإنتاجية أعلى. لكن بدأت الذروة تتلاشى إلى أن وصلت إلى أقل مستوى في نوفمبر (16 احتجاجًا).

وكان المواطنون المحليون أكبر فئة احتجاجية، حيث شاركوا في 170 احتجاجًا. وجاء المزارعين في المركز الثاني (29 احتجاجًا)، ثم التجاريين (15). ووصل عدد احتجاجات السائقين إلى 8 احتجاجات. وقد اعترضوا على عجز نظام التعريفة الذي وضعته الحكومة، أو احتجوا على إغلاق الحكومة لمحطة حافلات مما أدى إلى انخفاض عدد الركاب.

كما طالب السائقون بمنع أصحاب السيارات الخاصة من العمل كالسائقين بالأجرة. وطالبوا في احتجاجٍ آخر بالتحقيق في مقتل سائق زميل أثناء عمله. وطالبوا الحكومة بتأمين الطرق حتى لا يتعرضوا لأعمال عنف. وفي 5 احتجاجات للمعلمين، اعترضوا على تعيينهم في مناطق نائية حيث يعيقهم هذا بدوره من العمل بشكل ملائم.

وقام الأطباء بأربع احتجاجات، وطالبوا أصحاب عملهم تحسين ظروف العمل. وفي بعض الحالات، طالب الأطباء من مستشفياتهم دعمهم وتوفير اختبارات PCR مجانية، باعتبار ذلك جزءًا من تعويضات للعمل في مستشفيات الحجر الصحي. واشتهر العاملون في المجال الطبي بتصدرهم للاحتجاجات الاقتصادية في السنوات الماضية، حيث طالبوا دائمًا بظروف عمل أكثر أمانًا وتعويضات أفضل وخطط ضمان اجتماعي أفضل. بينما يكافح العالم جائحة Covid-19، تستمر مصر في خسارة الأطباء بسبب الفيروس، فقد توفي حوالي 510 طبيبًا حتى مايو 2021، بعد الإصابة بالفيروس.

هذا العام، وقعت 49 حادثة إيذاء للنفس في صورة احتجاجات اقتصادية. وتشير الدلائل إلى تزايد مثل هذه الحوادث الاقتصادية والاجتماعية. ارتفعت نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر (حوالي 735.5 جنيهًا شهريًا) من 27.8% من إجمالي السكان في عام 2015 إلى 32.5% في عام 2018/2017، وفي الحقيقة هناك حوالي خمسة ملايين من الفقراء زادوا في ثلاث سنوات، ومن المتوقع أن تزداد هذه النسبة. وبحسب آخر تقرير عن الدخل والإنفاق، نشره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المملوك للدولة، ارتفع معدل الجوع أو الفقر المدقع (يعيش الفرد بحوالي 461 جنيهًا مصريًا شهريًا) من 5.35% إلى 6.2% في نفس الفترة.

وصل عدد الأحداث التي شارك فيها عمال إلى 49 حدثًا، وكانت كلها حالات انتحار. ووفقًا لتقارير وسائل الإعلام، كان الضحايا يمرون بضائقة اقتصادية، مثل عدم القدرة على إعالة أسرهم، أو علاج طفل مريض، أو عدم القدرة على دفع الإيجار أو الرسوم الدراسية.

- **جدول 1: الانتحار في 2020**

انتحار/شروع في انتحار	العدد	النسبة المئوية
شروع في انتحار	105	19.44%
انتحار	435	80.56%
الإجمالى	540	100.00%

- **شكل 16: وسائل الاحتجاجات الاقتصادية**

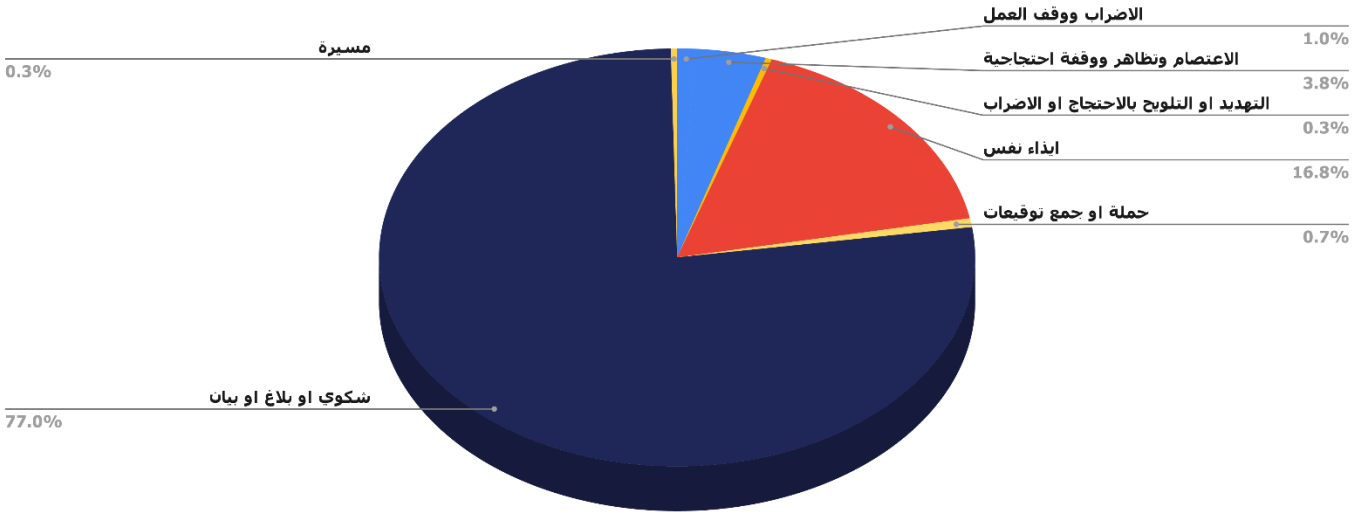

وتعد الشكاوى إحدى وسائل الاحتجاج، ووصل عددها إلى (224)، ويليها الإضراب والتظاهر (14).

شكل 17: أعلى الفئات الاحتجاجية الاقتصادية

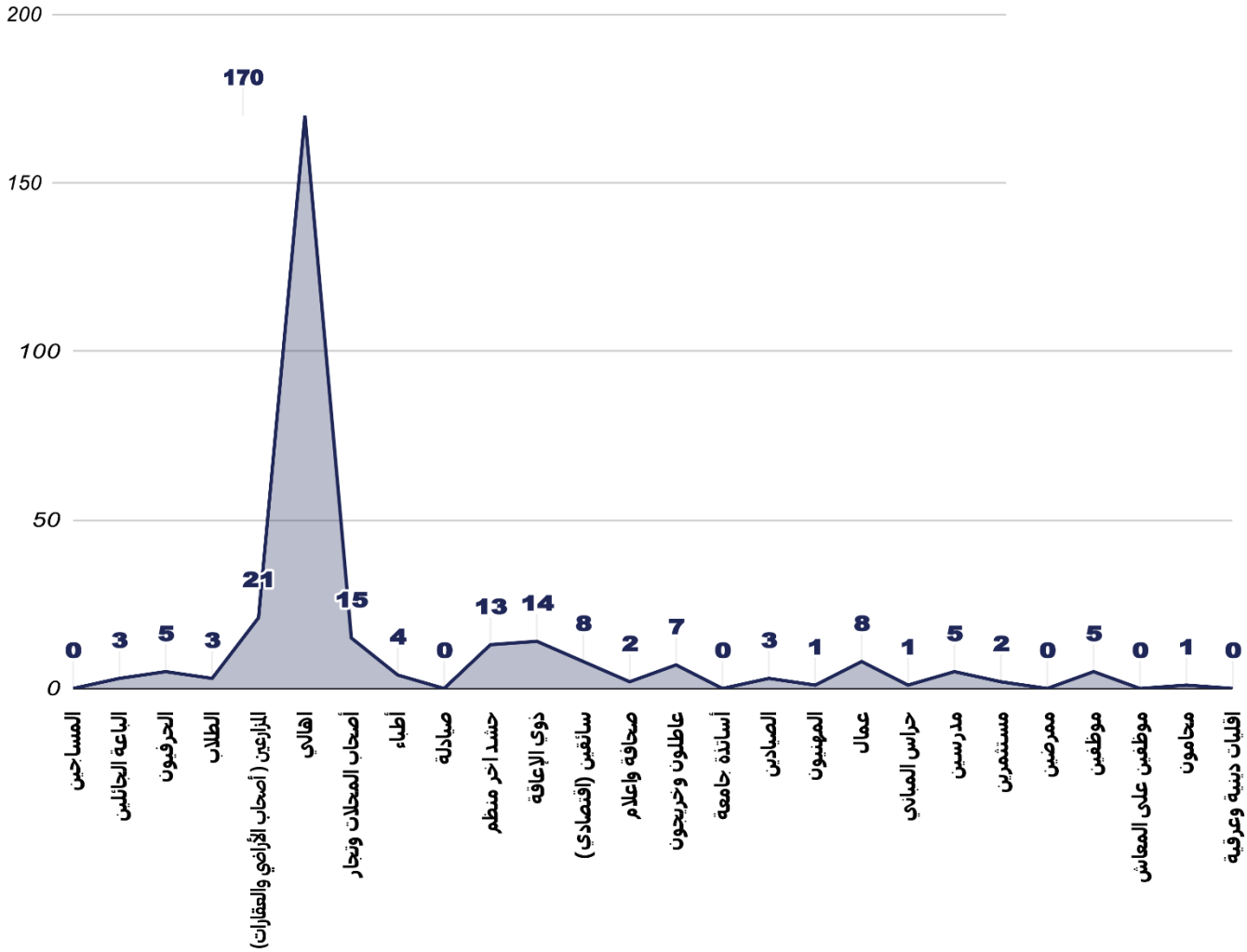

الاحتجاجات الاجتماعية[9]

تواصل الاحتجاجات الاجتماعية تصدر مجال الاعتراض في مصر منذ عام 2017، حيث ازدادت مخاطر الاحتجاجات الجسدية غير السياسية في الشوارع. وعلى الرغم من أن الاحتجاجات الاجتماعية هي الشكل الأكثر هيمنة على الاحتجاج، كانت أشكال تقديم الشكاوى أو تحرير محاضر شرطة أو إصدار بيان عام من أعلى طرق الاحتجاج هذا العام، حيث وصل عددها إلى 3246 حادثة احتجاج، بزيادة الثلث عن 2019 (2328). و من ناحية أخرى،كان هناك 26 حادثة إضراب و 25 حادثة إيذاء للنفس، قام بها طلاب في معظمها.

- **شكل 18: وسائل الاحتجاجات الاجتماعية**

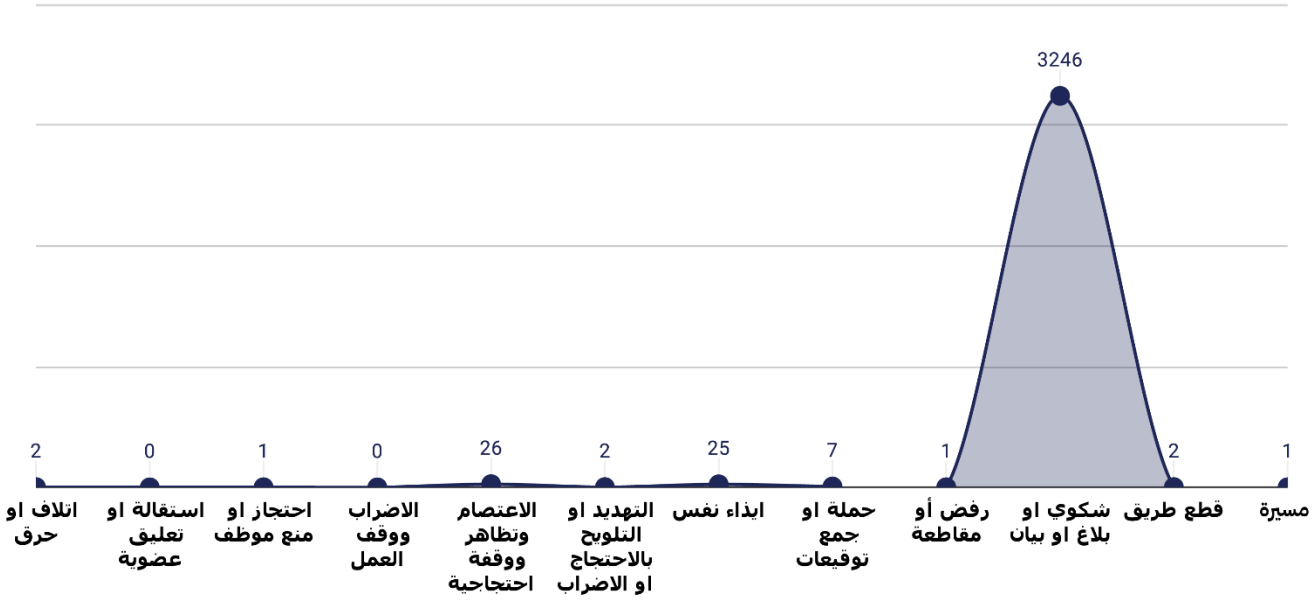

حدثت هذا العام احتجاجات عديدة حملت مطالب اقتصادية واجتماعية. ومن بينها سلسلة احتجاجات في سبتمبر وأغسطس طالبت بإنهاء الفساد والأساليب السلطوية. وكانت هذه الاحتجاجات في محافظات الإسكندرية، والجيزة، والشرقية، والأقصر، والمنصورة، والغربية، ودمياط، وسوهاج. واكتسبت هذه الاحتجاجات زخما حيث بدأ عديد من المدنيين مواجهة قوات الشرطة التي جاءت لهدم منازل بنيت بشكل غير قانوني، مما أدى إلى اشتباكات واعتقالات. ووجهت الدولة المصرية اتهامات لأعضاء جماعة الإخوان المسلمين المحظورة، التي تساندها "المخابرات التركية والقطرية"، متهمة إياهم بتنظيم الاحتجاجات. وقد صنفت مصر جماعة الإخوان المسلمين ككيان إرهابي. وفوق هذا، اتهمت وسائل الإعلام الموالية للدولة وعديد من السياسيين تركيا وقطر صراحةً بتمويل الجماعة ومساعدتها.

[9] تعكس الاحتجاجات الاجتماعية مدى تدهور حالة المرافق التي يتعين على المدنيين التعامل معها في حياتهم اليومية بطريقة لا تتعلق بالضرورة بأنشطتهم الاقتصادية، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية والأمن. غالبية هذه الاحتجاجات هي من قبل مدنيون ليسوا بالضرورة منظمين ونادرًا ما تُسيس، ومعظم هذه الاحتجاجات هي تلقائية ولا يخطط لها حزب سياسي أو نقابة.

تحركت القوات الأمنية لتفريق الاحتشادات الصغيرة والمتناثرة في القاهرة باستخدام الغاز المسيل للدموع، لكن ظل الكثير من الشباب في الشوارع وسط العاصمة. كما انضم عشرات الأشخاص إلى مظاهرات ليلية حول ميدان التحرير. وجد المتظاهرون أنفسهم محاصرين وسط تواجد أمني مكثف، من شرطة مكافحة الشغب وضباط يرتدون ملابس مدنية. وهتف المتظاهرون بشعارات تردد صدى ثورة الربيع العربي، التي تحدث لفترة وجيزة الديكتاتوريات في جميع أنحاء المنطقة، وذلك بعد الاستجابة لدعوات الاحتجاج التي أطلقها محمد علي.

واتهم علي، الذي يدعي أنه كان يعمل في أعمال البناء مع الجيش، بعض الشخصيات البارزة في البلاد بالفساد واستخدام أموال الدولة لبناء عقارات خاصة. وبدأ منذ بداية سبتمبر، ببث بعض مقاطع الفيديو، على عديد من وسائل التواصل الاجتماعي، نالت ملايين المشاهدات.

وبالرغم من نفوذها في البرلمان والحكومة والإعلام والشارع والسياسة بشكل عام، إلى جانب القوانين واللوائح الصادرة ، التي تحد حريات ومساحات المجال العام وجماعات المواطنين، نجت الدولة المصرية من هذه الموجة من الاحتجاجات، بل وشنت حملة قمع أدت إلى اعتقال المئات.

وتكمن أهمية الاحتجاجات الاجتماعية في أنها تعطينا فكرة عن نظرة المدنيين إلى الدولة، حيث تميل الدولة والحكومة إلى المشاركة في كل جانب من جوانب الحياة المدنية، بدءًا من التعليم والصحة والترفيه والرياضة والمجال العام والزواج والأمن والبنية التحتية والثقافة والدين والنشاط السياسي. ويعد عدم الرضا عن الخدمات هو المحور الرئيسي للاحتجاج الاجتماعي، وهي فئة احتجاجية تتنامى منذ تعهد الجيش للسلطة في يوليو 2013. وهكذا، يمكننا تفسير، أو على الأقل فهم، مدى رضا المواطنين عن أداء الحكومة فيما يتعلق بالخدمات الأساسية .

شهدت جميع المحافظات احتجاجات اجتماعية امتدت من الاسكندرية (168) إلى أسوان (64)، ومن مطروح (7) إلى شمال سيناء (4). واحتلت القاهرة أعلى المراكز مرة أخرى (595)، وتليها الجيزة (566). بينما شهدت محافظة الشرقية انخفاضًا كبيرًا ليصل عدد الاحتجاجات إلى 241. ووصل إجمالي عدد الاحتجاجات في صعيد مصر الفقير 560 احتجاجا: المنيا وأسيوط وسوهاج والأقصر وبني سويف وأسوان وقنا. ومن ناحية أخرى، لم يتمكن فريق البحث من تحديد مكان 44 واقعة احتجاج، كلها جاءت في شكل شكاوى. ومن خلال التحليل الإحصائي للاحتجاجات الاجتماعية حول الحقوق المطالب بها، يمكن استنتاج أن تدهور مستوى الخدمات المقدمة للمدنيين كان سببًا في معظم هذه الأشكال من الاحتجاج.

شكل رقم 19: توزيع الاحتجاجات الاجتماعية على مدار السنة

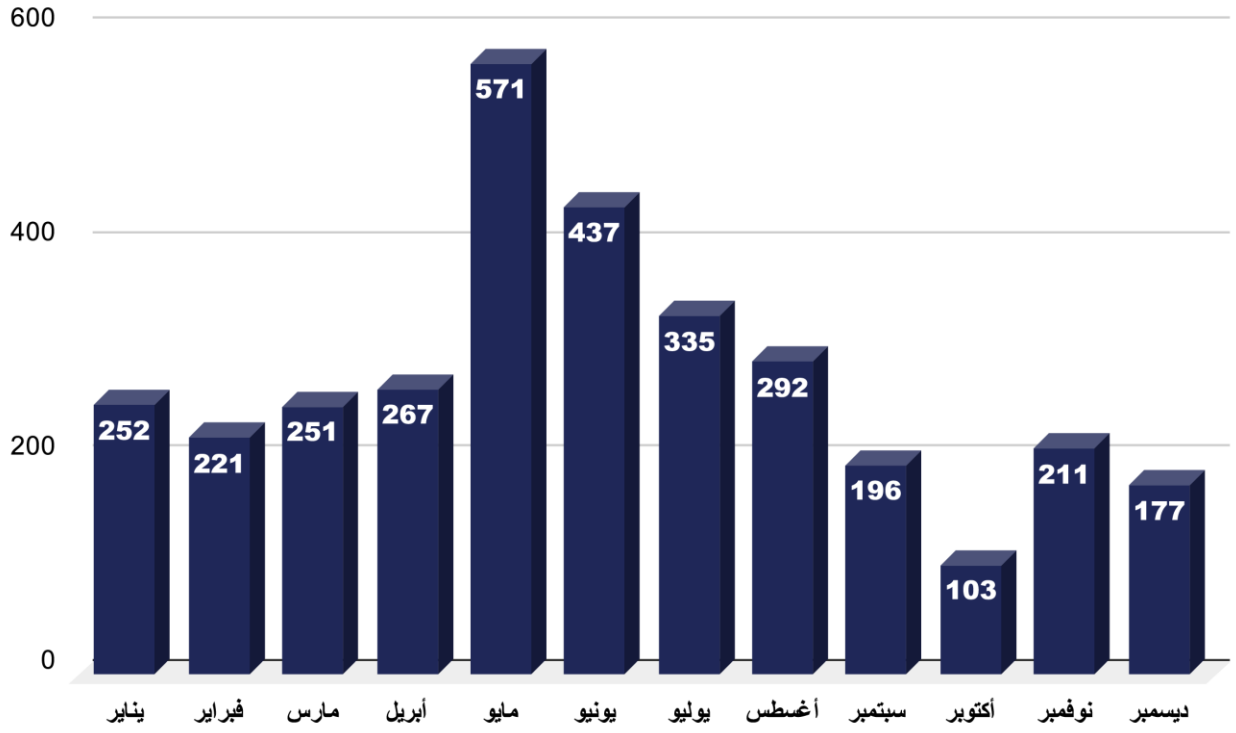

شكل رقم 20: أعلى الفئات الاجتماعية احتجاجًا

المساجين	1
اقليات دينية وعرقية	1
الطلاب	62
اهالي	3214
أطباء	1
صيادلة	1
حشد اخر منظم	26
ذوي الإعاقة	1
عمال	3
مدرسين	1
موظفين	2

وهنا نرى أن المواطنين المحليين الذين ليس لديهم انتماءات محددة، يمثلون الفئة التي لا تنازعها فئة أخرى، حيث وصل حالات احتجاجهم إلى 3214 احتجاجًا اجتماعيًا، واتخذ معظمهم أساليب مختلفة للاحتجاج، بدءًا من تحدي السلطات جسديًا، أو إغلاق الطرق أو تقديم

الشكاوى. ويتصرف المدنيون غير المسيسيين وغير المنظمين من تلقاء أنفسهم، ويطالبون بشكل أساسي بطلبات محددة تنفرد بها مناطقهم الجغرافية، مثل المشكلات المتعلقة بمياه الصرف الصحي أو الكلاب الضالة أو نقص التعويضات أو مشاكل مياه الشرب. ولجأ مواطنون إلى الاحتجاج في عديد من الأحداث، بعد فشلهم في التعبير عن مخاوفهم للسلطات؛ ووثقت عشرات الاحتجاجات ناشد فيها مدنيون عضو برلماني أو صحيفة محلية أو الوزير المختص.

خـاتمة

كـان مـن المفتـرض أن تشـهد مصـر فـي 2020 افتتـاح عديـد مـن المـدن الجديـدة، بمـا فـي ذلـك العاصمة الجديدة و مبانيها الفخمة والأنيقة. لكـن توقـف هـذا بسـبب انتشـار الجائحـة. ورغـم أن أكثر من 32.5% من المصريين يعيشون تحت خط الفقر في 2022/2019، مقارنة بـ 27.8% في عـام 2015، إلا أن هناك إصـرار واضـح علـى بنـاء مـدن جديـدة، بينمـا تسـتمر معانـاة المـدن القديمـة مـن ضـعف البنيـة التحتيـة، وافتقـار سـكانها فـرص الوصـول للسـكن المناسـب والرعايـة الصـحية والتعليم - الأمر الذي يثير تساؤلات ومخاوف بشأن أولويات الحكومة الحالية.

إن الوبـاء الـذي أودى بحيـاة أكثـر مـن 154000 مـواطن حتـى الآن، لـم يمنـع المصـريين مـن النـزول إلى الشوارع والتعبير عن مطالبهم، بل وفي بعض الحالات، قـاوموا السـلطات جسـديًا. ويمكننـا رؤيـة هـذا فـي مجـالات متنوعـة، مثـل الاحتجاجـات المتعلقـة بالهـدم الجمـاعي للمنـازل، أو المظـاهرات المتعلقـة بتسـريح الشـركات لعشـرات العمـال، أو المـدنيين الـذين يطـالبون بالحصول على المياه النظيفة.

ويتجه المواطنون المسيسون، نتيجة قمع حرية التعبير والاحتجاج، إلى هذه الأساليب في الاحتجاج، التي تتجنب أي صدام مع السلطات، مما يخلق مجالًا جديدًا للتعبير والمعارضة.

لكن بالرغم من الأعداد الهائلة لهذه الاحتجاجات الافتراضية، اندلعت مئات الاحتجاجات في الشوارع، مما أدى في بعض الأحيان إلى اعتقالات جماعية وأعمال عنف من جانب الشرطة، وهي طريقة شائعة لتطبيق القانون تبنتها الدولة المصرية منذ 2013.

تكمـن أهميـة إنجـاز مصـادر بديلـة، فـي تقـديم أدلـة موثقـة تتحـدى عديـد مـن التقـارير الكليـة الإيجابيـة التـي تركـز علـى النـاتج المحلـي الإجمـالي، والعقـارات، والاسـتهلاك، والمـدخرات، وتصـدر معظمهـا عـن الحكومـة أو منظمـة اقتصـادية دوليـة. وتوضـح بـأن خلـف وعـود الرخـاء والتنميـة تكمن حالة من السخط تحضر في الأحداث الاحتجاجية والشكاوى والمظاهرات شبه اليومية، والتي قام بها مواطنون، سواء جسديًا أو من خلال وسائل افتراضية.